البيان الختامي والتوصيات

للملتقى العلمي الأول

بعنوان:

"نحو شراكة علمية بين المجمع والهيئات الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز الصناعة المالية الإسلامية "

الذي انعقد عبر الفضاء الافتراضي

بتنظيم من مَجمَع الفقه الإسلامي الدولي بمدينة جدة

في صباح يوم الثلاثاء 13 جمادى الثانية ١٤٤٢هـ الموافق ٢٦ يناير ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا: البيان الختامي:

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمةً للعالمين، سيِّدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فبتوفيق من الله، وفضله عقدت الأمانة العامَّة لمجمع الفقه الإسلامي الدوليّ المنبثق عن منظمة التعاون الإسلاميّ الملتقى العلميّ الأول بعنوان:

"نحو شراكة علمية بين المجمع والهيئات الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز الصناعة المالية الإسلامية "

وذلك عبر الفضاء الافتراضي صباح يوم الثلاثاء 13 جمادى الثانية ١٤٤٢هـ الموافق ٢٦ يناير ٢٠٢١م، وشارك في الملتقى عدد من أصحاب المعالي والفضيلة والسعادة رؤساء وأمناء وأعضاء الهيئات واللجان الشرعيَّة بالمصارف والمؤسَّسات الماليَّة الإسلاميَّة بدول مجلس التعاون الخليجي (مرفق قائمة بأسماء أصحاب المعالي والفضيلة والسعادة).

هذا وقد افتُتح الملتقى في تمام الساعة العاشرة بتلاوة آي من الذكر الحكيم تلاها الشيخ عبد الله بن عمر التميمي، مدير إدارة الدورات والمؤتمرات والندوات بالمجمع، ثم ألقى الكلمة الافتتاحيَّة للملتقى **معالي رئيس المجمع، الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد**، المستشار بالديوان الملكي، وعضو هيئة كبار العلماء، وإمام وخطيب المسجد الحرام، كما ألقى الكلمة التأطيرية للملتقى معالي الأمين العام للمجمع **الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو**.

ثم ألقى عدد من أصحاب المعالي والفضيلة في الجلسة الافتتاحية كلمات مقتضبة حول أهمية الملتقى وقدّموا جملةً حسنةً من الاقتراحات والأفكار لتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين المجمع والهيئات واللجان الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، وهم: معالي **الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد المطلق**، المستشار بالديوان الملكيّ، وعضو هيئة كبار العلماء، ورئيس عدد من الهيئات واللجان الشرعيَّة بدول مجلس التعاون الخليجيّ، وفضيلة **الشيخ الدكتور خالد بن مذكور المذكور**، رئيس هيئة الرقابة الشرعيَّة في بنك الكويت، وفضيلة **الشيخ الدكتور نظام محمد صالح يعقوبي**، العضو التنفيذيّ لعدد من الهيئات الشرعيَّة بمملكة

البحرين، وفضيلة **الشيخ الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحدَّاد**، كبير المفتين، والعضو التنفيذي بمجلس إدارة هيئة الرقابة الشرعيَّة بالبنك العربي المتحد بدولة الإمارات العربيَّة المتحدَّة، وفضيلة **الشيخ الدكتور ماجد بن محمد الكندي**، عضو الهيئة الشرعية في ميثاق للصيرفة الإسلاميَّة بسلطنة عمان، وفضيلة **الدكتور محمد علي القرِّي**، رئيس عدد من الهيئات الشرعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

كما تفضل عدد من أصحاب الفضيلة والسعادة بمداخلات متميِّزة وتعقيبات بنَّاءة تضمنت اقتراحات كفيلة بتحقيق أهداف الملتقى، وتعزيز الشراكة، والتعاون والتنسيق بين المجمع والهيئات واللجان الشرعية بالمصارف والمؤسَّسات الماليَّة الإسلاميَّة بدول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد الكلمات والمداخلات والتعقيبات توصل أصحاب المعالي والفضيلة والسعادة إلى التوصيات التالية:

ثانيا: التوصيات:

١) الإشادة بجهود مجمع الفقه الإسلامي الدولي في بيان الأحكام الشرعية في قضايا ومسائل الحياة المعاصرة، وخاصَّة قضايا المال والأعمال، حيث بلغ مجموع قراراته وتوصياته إلى مائتين وثمانية وثلاثين (٢٣٨) قرارًا شرعيًّا، منها ما يزيد على مائة وعشرين (١٢٠) قرارا شرعيًّا متعلقا بالمال والأعمال، مما يجعل منه أكبر مصدر علميٍّ معتبر، وأعظم مرجعيَّة فقهيَّة كبرى للاجتهادات الفقهيَّة والقرارات الشرعيَّة التي تسدِّد وتوجِّه وترشد أعمال المصارف والمؤسَّسات الماليَّة.

وقد عبَّر المشاركون عن سعادتهم بصدور الإصدار الرابع من كتاب قرارات وتوصيات المجمع بعد توقف دام أحد عشر عاما.

٢) الدعوة إلى إقامة شراكةٍ علميَّة محكمة دائمة بين مجمع الفقه الإسلامي الدولي والهيئات واللجان الشرعيَّة في المصارف والمؤسَّسات الماليَّة بدول مجلس التعاون الخليجي حيث تكون المرجعيَّة في الإفتاء والبيان حول مسائل المال والأعمال لقرارات وتوصيَّات المجمع، ويبلّغ أعضاء الهيئات واللجان الشرعيَّة بقرارات المجمع وتوصيَّاته، كما يحرص المجمع على إشراكهم في دوراته السنويَّة، ومؤتمراته العامَّة، وندوته المتخصِّصة لدراسة مستجدات الصناعة المالية الإسلاميَّة، بغية تمكينهم من إثراء الجلسات، والإسهام في صياغة القرارات والتوصيَّات.

٣) تعزيز التعاون والتنسيق بين المجمع والهيئات واللجان الشرعية من أجل تقديم نموذج علميٍّ عمليٍّ فعّال للصناعة الماليَّة الإسلاميَّة يقوم على مواكبة التطورات، وملاحقة التغيرات، ومتابعة التحولات، بغية تسديدها، وتوجيهها، وإرشادها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة، ومقاصدها في قضايا المال والأعمال، وذلك انطلاقا من رسالة المجمع التي أنيطت به من لدن أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة العالم الإسلاميِّ، وتتمثل في عرض الشريعة الإسلاميَّة عرضا صحيحا معتدلا، وإبراز مزاياها، وقدرتها التامة على معالجة جميع مشكلات الحياة، وعلى تحقيق السعادة والاستقرار والأمن والأمان للإنسان في الدنيا والآخرة.

٤) دعوة الأمانة العامَّة للمجمع إلى إقامة المزيد من الملتقيات العلميَّة بشكل دوريٍّ، سعيًا إلى توحيد الصفِّ، ولمّ الشمل، وتكاتف الجهود من أجل مناهضة الآراء

والفتاوى التي تخالف الثوابت، وتصادر قواعد الاجتهاد المعتبرة، وتسبِّب البلبلة.

٥) دعوة الأمانة العامة للمجمع إلى التواصل والتنسيق مع الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز العلميَّة بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بغية الاستفادة من القامات العلميَّة الموثوقين في هذه المؤسَّسات العلميَّة، وخاصَّة جيل الشباب من خلال إشراكهم في دورات المجمع، ومؤتمراته، وندواته، وأنشطته المختلفة، تمكينا لهم من التدرب والتعرّف على منهج الاستنباط والتحليل والتخريج والتسديد والتوجيه والإرشاد.

٦) دعوة الأمانة العامَّة للمجمع إلى عقد مزيد من علاقات التعاون والتنسيق مع المجالس الشرعيَّة بالهيئات والمجالس التي تعنى بالنهوض بالصناعة الماليَّة الإسلاميَّة، وتطويرها، كالمجالس الشرعيَّة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمعايير الشرعيَّة، ومجلس الخدمات المصرفيّة الإسلاميَّة، والمجلس العام للبنوك والمؤسَّسات الماليَّة الإسلاميَّة، وغيرها من الهيئات والمجالس المشابهة، وذلك انطلاقا من كون هذه الهيئات والمجالس رفد المجمع في العمل بقراراته، وتوصياته، وبياناته.

وتحقيقا لهذا، فإنَّ الملتقى يرحِّب بإنشاء اللجنة الدائمة للاقتصاد الإسلاميِّ والماليَّة الإسلاميَّة بالأمانة العامة للمجمع لتتولى التنسيق بين المجمع والهيئات واللجان والمصارف والمؤسَّسات الماليَّة الإسلاميَّة من خلال عقد اجتماعات دوريَّة تشاوريَّة وتنسيقيَّة.

٧) دعوة رؤساء وأمناء وأعضاء الهيئات واللجان الشرعيَّة إلى أن يعملوا على حثِّ القائمين على المصارف والمؤسَّسات الماليَّة الإسلاميَّة التي يسدِّدون أعمالها، ويوجِّهون أنشطتها إلى تخصيص **نسبة مئويَّة** بصفة ثابتة سواء من حسابات الإيرادات الخيريَّة، أم من حسابات الأموال المُجَنَبة للمساهمة في تمويل خطَّة المجمع الإستراتيجيَّة التي تقدَّر تكلفتها سنويًّا بحوالي **خمسة عشرة مليون دولار** أمريكيِّ، وذلك اعتبارًا بكون مجمع الفقه الإسلاميِّ الدوليّ جهة شرعيَّة يجوز أن تصرف إليها تلك الإيرادات والأموال، تمكينا له من إعداد البحوث والدراسات وإقامة المؤتمرات والندوات العلميَّة من أجل بيان الأحكام الشرعيَّة في القضايا التي تهمّ المسلمين داخل العالم الإسلاميِّ وخارجه، وبهدف تقديم الحلول المناسبة الملائمة لمشكلات الحياة المعاصرة.

٨) دعوة الدول والشعوب والجهات الخيريَّة داخل العالم الإسلامي وخارجه إلى تقديم الدعم الماديِّ النقديِّ والعينيِّ لصندوق وقف مجمع الفقه الإسلاميِّ الدوليِّ الذي أنشيء بقرار وزاري من مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة التعاون

الإسلاميِّ عام ٢٠١٧م لضمان مورد ثابت ومستقر للمجمع، وسدِّ العجز في موازنته.

وفي الختام، عبَّر المشاركون في هذا الملتقى عن خالص شكرهم، وعظيم امتنانهم لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي الميامين، على ما يولونه من رعاية كريمة وعناية جليلة بالاقتصاد الإسلامي عامَّة، وبالمصرفية والماليَّة الإسلاميَّة خاصَّة، سائلين المولى الكريم أن يجزل لهم الثواب، ويديم عليهم وعلى شعوبهم الأمن، والأمان، والاستقرار، والازدهار، والنماء.

كما قدَّمت الأمانة العامة للمجمع باسم معالي الأمين العام للمنظمة، ومعالي رئيس المجمع، جزيل الشكر، وفائق التقدير لأصحاب المعالي والفضيلة والسعادة على مشاركتهم في الملتقى، راجين من المولى الكريم أن يوفِّق الجميع إلى ما فيه صلاح ديننا، ودنيانا، ويمتِّعنا جميعا بموفور الصحة والعافية، ويعجِّل بزوال جائحة كورونا، إنَّه وليّ ذلك، وعليه قدير.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.